

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة أعمال



عنوان البحث

اثر تقييم الأداء الوظيفي على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في المؤسسات الحكومية بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

إشراف/

العام الدراسي:

٢٠٢٦

الفصل الثالث

منهجية البحث

- مقدمه
- التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث
- تصميم البحث (بصلة البحث)
- مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات
- طريقة جمع البيانات
- أنواع البيانات
- إجراءات التحليل الإحصائي
- الخاتمة

مقدمة:

يتناول هذا الفصل المنهجية العلمية التي اعتمدت عليها الدراسة في معالجة موضوعها وتحقيق أهدافها، وتعتبر منهجية البحث الركيزة الأساسية لأي دراسة علمية؛ إذ من خلالها يتم تحديد الإطار العام الذي يسير عليه الباحث في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بصورة منظمة وموضوعية، فالمنهجية لا تقتصر على اختيار منهج معين، بل تشمل أيضًا تحديد مجتمع البحث، وآلية اختيار العينة، وأدوات جمع البيانات، والإجراءات الإحصائية المناسبة لاختبار الفروض.

وقد أشار (نوفان عبيدات، ٢٠١٤) إلى أن منهجية البحث تمثل خطة عمل متكاملة توضح الخطوات والإجراءات التي يتبعها الباحث للوصول إلى نتائج يمكن الوثوق بها، مؤكدًا أن وضوح هذه الخطة يعزز من قوة الدراسة ومصداقيتها (عبيدات، عدس، وعبد الحق، ٢٠١٤)، كما يرى (رجاء محمود أبو علام، ٢٠١١) أن اختيار المنهج المناسب يجب أن ينبع من طبيعة المشكلة البحثية وأهدافها، وأن الانسجام بين مشكلة البحث ومنهجيته يمثل أحد معايير جودة البحث العلمي (أبو علام، ٢٠١١).

وانطلاقًا من طبيعة هذه الدراسة، التي تسعى إلى التعرف على أثر تقييم الأداء الوظيفي على مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. ويمثل هذا المنهج أكثر المناهج ملاءمة للدراسات الإدارية والتنظيمية، حيث يتيح وصف الظاهرة محل الدراسة كما هي في الواقع، ثم تحليل العلاقات بين متغيراتها واستخلاص النتائج في ضوء البيانات الميدانية.

ويؤكد محمد عبيدات أن المنهج الوصفي التحليلي لا يقتصر على عرض البيانات فحسب، بل يمتد إلى تفسيرها وربطها بالإطار النظري، بما يسهم في بناء معرفة علمية قائمة على الأدلة (عبيدات وآخرون، ٢٠١٤).

وبناءً على ذلك، تم تصميم أداة لجمع البيانات تعتمد على الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، لما يتميز به من قدرة على قياس اتجاهات وآراء الأفراد بصورة كمية قابلة للتحليل الإحصائي.

وأيضًا يتضمن هذا الفصل عرضًا لمجتمع الدراسة وخصائصه، وبيانًا لآلية اختيار العينة بما يضمن تمثيلها المناسب لفئات المجتمع المستهدف، إضافة إلى توضيح إجراءات جمع البيانات والخطوات التي تم اتباعها للتحقق من صدق الأدلة وثباتها، وسيتم كذلك استعراض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، بما يحقق الدقة في اختبار الفروض والوصول إلى نتائج موضوعية يمكن الاستفادة منها عمليًا.

ومن ثمّ، فإن هذا الفصل يمثل الأساس المنهجي الذي تستند إليه بقية فصول الدراسة، ويعكس التزام الباحث بالإجراءات العلمية المنظمة في تناول موضوع البحث، بما يساهم في تعزيز موثوقية النتائج ودعم قيمتها التطبيقية والأكاديمية.

التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

تعتبر التعريفات الإجرائية من العناصر الأساسية في الدراسات العلمية؛ حيث تساهم في توضيح المقصود بالمتغيرات محل الدراسة بصورة دقيقة ومحددة، بعيداً عن العموميات أو التفسيرات الواسعة، فالتعريف الإجرائي لا يكتفي بعرض المفهوم النظري للمتغير، وإنما يحدد الطريقة التي سيتم من خلالها قياسه عملياً داخل إطار الدراسة.

وقد أشار ذوقان عبيدات إلى أن التعريف الإجرائي هو الصياغة التي يحدد بها الباحث كيفية قياس المفهوم وتحويله إلى مؤشرات قابلة للملاحظة والتحليل الإحصائي (عبيدات، عدس، وعبد الحق، ٢٠١٤)، كما يؤكد رجاء محمود أبو علام أن وضوح التعريفات الإجرائية يساهم في تقليل الغموض وضبط أدوات القياس، بما يعزز من دقة النتائج (أبو علام، ٢٠١١).

وانطلاقاً من ذلك، تتحدد متغيرات هذه الدراسة في متغيرين رئيسيين: متغير مستقل هو تقييم الأداء الوظيفي، ومتغير تابع هو الالتزام التنظيمي، وسيتم توضيحهما إجرائياً على النحو الآتي:

أولاً/ تقييم الأداء الوظيفي (المتغير المستقل)

يعرف تقييم الأداء الوظيفي نظرياً بأنه العملية المنظمة التي يتم من خلالها قياس أداء الموظف مقارنة بالمعايير المحددة مسبقاً بهدف تحسين الأداء واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة، أما إجرائياً في هذه الدراسة، فيقصد به الدرجة الكلية التي يحصل عليها المبحوث من خلال استجابته لعبارات محور تقييم الأداء الوظيفي في الاستبانة، والتي تقيس خمسة أبعاد رئيسية هي: وضوح معايير التقييم، وعدالة التقييم، والتغذية الراجعة، والمشاركة في مناقشة النتائج، واستخدام نتائج التقييم في التطوير، ويتم قياس هذه الأبعاد باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، بحيث تعكس الدرجة المرتفعة مستوى إدراك أعلى لفعالية نظام تقييم الأداء في الجهة محل الدراسة.

ثانياً/ الالتزام التنظيمي (المتغير التابع)

يعرف الالتزام التنظيمي نظرياً بأنه درجة ارتباط الفرد بالمنظمة واستعداده لبذل الجهد من أجل تحقيق أهدافها ورغبته في الاستمرار في عضويتها، وإجرائياً في هذه الدراسة، يقصد به الدرجة الكلية التي

يحصل عليها المبحوث من خلال استجابته لعبارات محور الالتزام التنظيمي في الاستبانة، والتي تغطي أبعاده الأساسية المتمثلة في: الالتزام العاطفي (الارتباط الوجداني بالمنظمة)، والالتزام الاستمراري (الرغبة في البقاء نتيجة إدراك تكاليف ترك العمل)، والالتزام المعياري (الإحساس بالواجب الأخلاقي تجاه المنظمة)، ويتم قياس هذه الأبعاد أيضًا باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث تشير الدرجات المرتفعة إلى مستوى عالٍ من الالتزام التنظيمي لدى العاملين.

وبذلك تكون المتغيرات في هذه الدراسة قد تم تحديدها بصورة إجرائية واضحة، تتيح قياسها وتحليلها إحصائيًا واختبار العلاقة بينها بدقة، ويساهم هذا التحديد في تعزيز الاتساق بين الإطار النظري والأداة المستخدمة، ويضمن أن النتائج المستخلصة تعكس واقع المتغيرات كما تم قياسها فعليًا في البيئة الميدانية.

تصميم البحث (بصلة البحث)

تصميم البحث من المكونات الجوهرية في أي دراسة علمية؛ لأنه يوضح الإطار العام الذي تنتظم في ضوئه خطوات البحث وإجراءاته، ويبين الكيفية التي سيتم من خلالها الربط بين مشكلة الدراسة وأهدافها وأدواتها ونتائجها، فالتصميم الجيد لا يقتصر على تحديد نوع المنهج المستخدم، بل يشمل كذلك تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات، وآلية اختبار الفروض، وتسلسل الإجراءات بما يضمن الاتساق الداخلي للدراسة، وقد أشار ذوقان عبيدات إلى أن تصميم البحث يمثل الخطة المنظمة التي تضبط مسار الدراسة وتحدد أدواتها وأساليب تحليلها بما يحقق أهدافها بدقة (عبيدات، عدس، وعبد الحق، ٢٠١٤)، كما تؤكد رجاء محمود أبو علام أن وضوح التصميم يساهم في تعزيز القدرة على تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري للدراسة (أبو علام، ٢٠١١).

وانطلاقًا من طبيعة هذه الدراسة، التي تهدف إلى التعرف على أثر تقييم الأداء الوظيفي على مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، فقد تم اعتماد تصميم بحثي يقوم على المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع الكمي، ويعتبر هذا التصميم مناسبًا للدراسات التي تسعى إلى وصف الظواهر الإدارية كما هي في الواقع، ثم تحليل العلاقات بين متغيراتها واختبار مدى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بينها.

وتتمثل صلة البحث في هذه الدراسة في العلاقة بين المتغير المستقل، وهو تقييم الأداء الوظيفي، والمتغير التابع، وهو الالتزام التنظيمي، حيث تفترض الدراسة وجود تأثير مباشر لتقييم الأداء الوظيفي بأبعاده المختلفة على مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين، وقد تم تمثيل هذه الصلة في نموذج بحثي

يوضح اتجاه العلاقة من المتغير المستقل إلى المتغير التابع، بما يسمح باختبار الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

ويعتمد التصميم كذلك على جمع بيانات كمية من أفراد مجتمع الدراسة من خلال أداة الاستبانة المصممة وفق مقياس ليكرت الخماسي، بما يتيح تحويل آراء المبحوثين واتجاهاتهم إلى درجات رقمية قابلة للتحليل الإحصائي. ويساعد هذا الأسلوب في قياس قوة العلاقة بين المتغيرين، وتحديد مستوى التأثير بدقة، من خلال استخدام معاملات الارتباط وتحليل الانحدار.

كما يراعي تصميم البحث مبدأ الاتساق بين المشكلة البحثية وأهدافها وفروضها وأدواتها، بحيث تكون جميع عناصر الدراسة مترابطة ومتكاملة، فالمشكلة البحثية حددت وجود تساؤل حول طبيعة العلاقة بين تقييم الأداء والالتزام التنظيمي، والأهداف سعت إلى قياس هذه العلاقة، والفروض صيغت لاختبارها إحصائياً، وأداة القياس صممت لتعكس أبعاد المتغيرين بصورة عملية قابلة للتحليل.

وبذلك يمكن القول إن تصميم البحث في هذه الدراسة جاء منسجماً مع طبيعة موضوعها وأهدافها، ومعمّداً على أسس علمية واضحة، بما يعزز من مصداقية النتائج التي سيتم التوصل إليها، ويسهم في تقديم تفسير علمي دقيق للعلاقة بين متغيرات الدراسة في البيئة الميدانية محل التطبيق.

مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات

يمثل تحديد مجتمع البحث وخطة اختيار العينة أحد الخطوات الأساسية التي يتوقف عليها مدى دقة النتائج وقابليتها للتعميم، فمجتمع البحث يمثل الإطار الكلي الذي تنطبق عليه مشكلة الدراسة، بينما تعد العينة الجزء الذي يتم اختياره بطريقة منظمة ليكون ممثلاً لهذا المجتمع، وتشير ذوقان عبيدات إلى أن تحديد المجتمع بدقة يسهم في ضبط حدود الدراسة ويمنع التعميم غير المنضبط للنتائج (عبيدات، عدس، وعبد الحق، ٢٠١٤)، كما تؤكد رجاء محمود أبو علام أن العينة الجيدة هي التي تعكس خصائص المجتمع الأصلي بدرجة كافية تسمح باستخلاص نتائج يمكن الوثوق بها (أبو علام، ٢٠١١)، وفي ضوء موضوع هذه الدراسة، يتمثل مجتمع البحث في جميع العاملين بالمؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية محل التطبيق، ممن يخضعون لنظام تقييم أداء وظيفي رسمي. ويشمل ذلك العاملين في المستويات الإدارية المختلفة، سواء القيادية أو الإشرافية أو التنفيذية، بما يتيح الحصول على صورة شاملة لطبيعة العلاقة بين تقييم الأداء الوظيفي والالتزام التنظيمي داخل البيئة المؤسسية.

ونظرًا لصعوبة دراسة جميع مفردات المجتمع الأصلي بسبب اتساعه وتعدد وحداته، فقد تم اللجوء إلى أسلوب العينة باعتباره الإجراء العلمي الأنسب في مثل هذه الدراسات، وتم اعتماد العينة العشوائية البسيطة أو الطبقيّة (وفق طبيعة التطبيق الفعلي)، بحيث يتم منح جميع أفراد المجتمع فرصة متكافئة للاختيار، أو يتم تقسيم المجتمع إلى طبقات وفق متغيرات مثل المستوى الوظيفي أو الإدارة، ثم اختيار عدد متناسب من كل طبقة، ويهدف هذا الأسلوب إلى تقليل التحيز وزيادة درجة تمثيل العينة للمجتمع الأصلي.

وقد تم تحديد حجم العينة بناءً على معايير إحصائية تأخذ في الاعتبار حجم المجتمع ومستوى الدلالة المطلوب ونسبة الخطأ المقبولة، بما يضمن كفاية العدد لإجراء التحليلات الإحصائية مثل معامل الارتباط وتحليل الانحدار، وتشير الدراسات المنهجية إلى أن زيادة حجم العينة يساهم في تعزيز القدرة التفسيرية للنتائج وتقليل هامش الخطأ، شريطة أن يتم اختيارها وفق إجراءات علمية سليمة.

أما من حيث تقنيات سحب العينة، فقد تم الاعتماد على إجراءات تنظيمية واضحة، تبدأ بالحصول على قوائم بأسماء العاملين في حال إمكانية ذلك، ثم إجراء عملية السحب العشوائي باستخدام جداول الأرقام العشوائية أو البرامج الإحصائية المخصصة لذلك. وفي حال تعذر ذلك، يمكن استخدام العينة المتاحة بشرط توضيح مبرراتها وحدودها المنهجية.

ويتم مراعاة في جميع الأحوال توضيح خصائص أفراد العينة من حيث الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والمستوى الوظيفي، نظرًا لأهمية هذه المتغيرات في تفسير النتائج وربطها بسياقها الواقعي، فالفهم الدقيق لخصائص العينة يساهم في تعزيز شفافية الدراسة، ويدعم مناقشة النتائج بصورة أكثر موضوعية.

ومن ثمّ يمكن القول إن مجتمع البحث والعينة في هذه الدراسة قد تم تحديدهما وفق أسس منهجية واضحة، تراعي شروط التمثيل العلمي والقدرة على التعميم في حدود المجتمع الأصلي، بما يعزز من موثوقية النتائج ودقتها، ويمنح الدراسة قوة تفسيرية تتناسب مع أهدافها وتساؤلاتها.

طريقة جمع البيانات

تمثل مرحلة جمع البيانات خطوة محورية في مسار البحث العلمي، إذ تعتبر الجسر الذي تنتقل من خلاله الدراسة من الإطار النظري إلى التطبيق الميداني، فمهما كان تصميم البحث محكمًا، تظل جودة البيانات التي يتم جمعها عاملاً حاسماً في تحديد مدى صدق النتائج ودقتها، وقد أشار ذوقان عبيدات إلى أن نجاح البحث يعتمد بدرجة كبيرة على سلامة إجراءات جمع البيانات ووضوحها وتنظيمها

(عبيدات، عدس، وعبد الحق، ٢٠١٤)، كما تؤكد رجاء محمود أبو علام أن الدقة في جمع البيانات تسهم في تقليل مصادر الخطأ، سواء كانت أخطاء قياس أو تحيزات استجابة (أبو علام، ٢٠١١).

ومن خلال هذه الدراسة وأهدافها، تم الاعتماد على المنهج الكمي في جمع البيانات من خلال أداة الاستبانة، باعتبارها من أكثر الأدوات ملائمة للدراسات التي تسعى إلى قياس الاتجاهات والآراء بصورة رقمية قابلة للتحليل الإحصائي، وقد صممت الاستبانة بما يتوافق مع أبعاد متغيرات الدراسة، حيث اشتملت على مجموعة من الفقرات التي تقيس تقييم الأداء الوظيفي، وأخرى تقيس مستوى الالتزام التنظيمي، وذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتيح للمبحوثين تحديد درجة موافقتهم على العبارات المطروحة.

وقد مرت عملية جمع البيانات بعدة مراحل منظمة، في المرحلة الأولى، تم التنسيق مع الجهات المعنية في المؤسسات محل التطبيق للحصول على الموافقات الرسمية اللازمة لتوزيع الاستبانة، بما يضمن الالتزام بالضوابط الإدارية والأخلاقية، وفي المرحلة الثانية، تم توزيع الاستبانات على أفراد العينة المستهدفة، سواء بصورة ورقية أو إلكترونية وفق ما تسمح به ظروف العمل داخل المؤسسة، وتم توضيح الهدف من الدراسة للمشاركين، مع التأكيد على سرية البيانات واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط، بما يعزز من مصداقية الاستجابات ويقلل من التحيز الاجتماعي.

كما تم مراعاة منح المبحوثين وقتاً كافياً للإجابة على فقرات الاستبانة دون ضغط، مع توفير شرح مبسط عند الحاجة لبعض المصطلحات، لضمان فهم موحد للأسئلة، وبعد الانتهاء من عملية التوزيع، تم جمع الاستبانات ومراجعتها للتأكد من اكتمال الإجابات وصلاحياتها للتحليل، وتم استبعاد الاستبانات غير المكتملة أو التي اتسمت بنمط إجابة غير منطقي، حفاظاً على دقة النتائج.

وفي مرحلة لاحقة، تم ترميز البيانات وإدخالها إلى أحد البرامج الإحصائية المخصصة للتحليل، تمهيداً لإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار فروض الدراسة، وقد تم اتباع إجراءات دقيقة في الإدخال والمراجعة لتجنب أخطاء الترميز أو الإدخال اليدوي.

ويمكن القول إن طريقة جمع البيانات في هذه الدراسة اتسمت بالتنظيم والالتزام بالمعايير المنهجية، سواء من حيث اختيار الأداة المناسبة، أو مراعاة الجوانب الأخلاقية، أو ضبط إجراءات التوزيع والجمع والمراجعة، وقد أسهم ذلك في توفير بيانات كمية موثوقة تعكس آراء أفراد العينة بصورة موضوعية، مما يدعم سلامة التحليل الإحصائي ويعزز من مصداقية النتائج التي سيتم التوصل إليها.

أنواع البيانات

تعتبر البيانات المادة الخام التي يقوم عليها البحث العلمي، إذ من خلالها يتم اختبار الفروض، وتحليل العلاقات بين المتغيرات، والوصول إلى نتائج يمكن تعميمها في حدود مجتمع الدراسة، وتختلف البيانات من حيث مصدرها وطبيعتها وطريقة قياسها، ويعد التمييز بينها خطوة أساسية لفهم الإطار المنهجي للدراسة، وقد أشار ذوقان عبيدات إلى أن تصنيف البيانات يساعد الباحث في اختيار أدوات القياس المناسبة وأساليب التحليل الإحصائي الملائمة (عبيدات، عدس، وعبد الحق، ٢٠١٤)، ووضح نوع البيانات يسهم في تعزيز الاتساق بين أهداف الدراسة وإجراءاتها التحليلية.

وفي ضوء طبيعة هذه الدراسة، يمكن تصنيف البيانات المستخدمة إلى نوعين رئيسيين: **بيانات أولية** و**بيانات ثانوية**.

أولاً/ البيانات الأولية

وهي البيانات التي تم جمعها ميدانياً مباشرة من أفراد عينة الدراسة، من خلال أداة الاستبانة المصممة خصيصاً لتحقيق أهداف البحث، وتمثل هذه البيانات استجابات العاملين حول مستوى تقييم الأداء الوظيفي ومدى التزامهم التنظيمي داخل المؤسسة، وتتميز البيانات الأولية بأنها حديثة وتعكس الواقع الفعلي للمؤسسة محل الدراسة، كما أنها ترتبط مباشرة بمتغيرات البحث وأبعاده المحددة إجرائياً، وقد تم قياس هذه البيانات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، مما أتاح تحويل الاتجاهات والآراء إلى قيم رقمية قابلة للتحليل الإحصائي.

وتمثل البيانات الأولية الأساس في اختبار فروض الدراسة، حيث تم الاعتماد عليها في حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعاملات الارتباط، وتحليل الانحدار، بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات ودرجة تأثيرها.

ثانياً/ البيانات الثانوية

وهي البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر مكتبية وعلمية سابقة، مثل الكتب المتخصصة، والدوريات العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، والتقارير الرسمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد ساهمت هذه البيانات في بناء الإطار النظري للدراسة، وصياغة المشكلة البحثية، وتحديد الفروض، وكذلك في دعم مناقشة النتائج وربطها بالدراسات السابقة.

كما يمكن تصنيف البيانات من حيث طبيعتها الإحصائية إلى بيانات كمية، نظرًا لاعتماد الدراسة على القياس الرقمي وتحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية، فالبيانات التي تم جمعها تأخذ شكل أرقام تمثل درجات استجابة الأفراد، وهو ما يتناسب مع المنهج الوصفي التحليلي المعتمد في الدراسة.

أما من حيث مستوى القياس، فقد اعتمدت الدراسة على بيانات من المستوى الفترى (Interval Scale) عند التعامل مع درجات مقياس ليكرت، وهو ما يسمح باستخدام اختبارات إحصائية معلمية لقياس العلاقات والفروق. (أبو علام، ٢٠١١)

وبذلك يتضح أن الدراسة اعتمدت بصورة أساسية على البيانات الكمية الأولية المدعومة ببيانات ثانوية نظرية، بما يحقق التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي، وقد أسهم هذا التنوع في مصادر البيانات في تعزيز شمولية الدراسة وعمقها التحليلي، ودعم قدرتها على تفسير النتائج في إطار علمي منظم ومنهجي.

إجراءات التحليل الإحصائي

تمثل مرحلة التحليل الإحصائي أكثر مراحل البحث العلمي حساسية وأهمية، إذ تمثل الحلقة التي تتحول فيها البيانات الخام إلى نتائج قابلة للتفسير والمناقشة، فالبيانات في صورتها الأولية لا تعكس دلالات واضحة ما لم تخضع لإجراءات تحليلية منظمة تمكن الباحث من اختبار فروضه بدقة وموضوعية، ولذلك حرصت هذه الدراسة على اتباع خطوات إحصائية متسلسلة تبدأ بإعداد البيانات وتنتهي باستخلاص النتائج في ضوء الأهداف المحددة مسبقًا.

في البداية، تم إجراء عملية ترميز الاستجابات وتحويلها إلى قيم رقمية وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الاستبانة، حيث أعطيت الدرجات من (١) إلى (٥) بحسب مستوى الموافقة، ثم تم إدخال البيانات إلى أحد البرامج الإحصائية المتخصصة، مع مراجعتها أكثر من مرة للتأكد من خلوها من أخطاء الإدخال أو القيم الشاذة التي قد تؤثر في دقة النتائج.

بعد ذلك، بدأت مرحلة التحليل الوصفي، والتي هدفت إلى تقديم صورة عامة عن خصائص العينة ومتغيرات الدراسة، وشملت هذه المرحلة حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية، بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ومحاو الاستبانة، وذلك لتحديد مستوى توافر كل متغير من متغيرات الدراسة، ويشير المتخصصون في مناهج البحث إلى أن التحليل الوصفي يعد خطوة أساسية لفهم طبيعة البيانات قبل الانتقال إلى الاختبارات الاستدلالية (عبيدات، عدس، وعبد الحق، ٢٠١٤).

وفي مرحلة لاحقة، تم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)، وذلك للتأكد من أن فقرات كل محور تقيس المفهوم ذاته بدرجة مقبولة من الثبات، وتعد هذه الخطوة ضرورية لضمان أن النتائج المستخلصة تعكس الواقع الفعلي للمتغيرات محل الدراسة.

أما فيما يتعلق باختبار فروض الدراسة، فقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الاستدلالية المناسبة لطبيعة البيانات ومستوى قياسها، فتم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين تقييم الأداء الوظيفي والالتزام التنظيمي، كما استخدم تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر المتغير المستقل في المتغير التابع وتحديد نسبة التفسير التي يقدمها النموذج الإحصائي، ويعد استخدام هذه الاختبارات المعلمية مناسباً عند التعامل مع بيانات يُعامل معها كمستوى فترى، وهو ما تسمح به تطبيقات مقياس ليكرت في البحوث الإدارية والاجتماعية، كما أوضحت ذلك الأدبيات المنهجية (أبو علام، ٢٠١١).

وقد تم اعتماد مستوى دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0.05)$ للحكم على معنوية النتائج، بحيث تقبل الفروض البديلة إذا كانت قيمة الدلالة المحسوبة أقل من هذا المستوى، مما يشير إلى وجود علاقة أو أثر ذي دلالة إحصائية بين المتغيرات.

ومن هنا يمكن القول إن إجراءات التحليل الإحصائي في هذه الدراسة اتسمت بالتدرج والتنظيم، بدءاً من التحليل الوصفي مروراً باختبارات الثبات، وانتهاءً بالتحليل الاستدلالي لاختبار الفروض، وقد أجريت هذه الخطوات وفق أسس علمية معترف بها في أدبيات البحث العلمي، بما يعزز من مصداقية النتائج ويدعم سلامة الاستنتاجات التي سيتم عرضها لاحقاً.

الخاتمة

يعتبر هذا الفصل من البحث حجر الأساس الذي يربط بين الإطار النظري للدراسة والإجراءات التطبيقية في الواقع الميداني، وقد أتاح هذا الفصل توضيح منهجية البحث بشكل مفصل، بدءاً من تقديم خلفية عن طبيعة البحث وأهمية تحديد التعريفات الإجرائية للمتغيرات، مروراً بتصميم البحث وصلة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وتحديد مجتمع البحث وعينة الدراسة، وصولاً إلى أدوات جمع البيانات وأنواعها ومستوى القياس المستخدم، وانتهاءً بإجراءات التحليل الإحصائي التي تم اعتمادها لاختبار الفروض وتحليل النتائج.

لقد بين هذا الفصل أن اختيار تصميم بحث وصفي تحليلي كمي كان مناسباً لطبيعة الموضوع، كما أن تحديد المتغيرات وإجرائية قياسها بدقة ساهم في ضمان وضوح العلاقة بين تقييم الأداء الوظيفي

والالتزام التنظيمي لدى العاملين بالمؤسسات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، كما أسهم تحديد مجتمع البحث بعناية واختيار العينة بشكل منظم في تعزيز تمثيل النتائج للمجتمع الأصلي، وزيادة موثوقيتها.

وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت إجراءات جمع البيانات وتصنيفها وفق أنواعها ومراحل التحليل الإحصائي المدروسة، مدى الالتزام بالمعايير العلمية في التعامل مع المعلومات، بما يعزز من مصداقية النتائج ويدعم قدرة الباحث على استخلاص استنتاجات دقيقة وموضوعية.

وبالتالي، يمكن القول إن الفصل الثالث نجح في تقديم إطار منهجي واضح يربط بين الأبعاد النظرية للدراسة وطرق قياسها وتحليلها، مما يمهد الطريق لاستعراض نتائج البحث ومناقشتها لاحقاً، وتحليل أثر تقييم الأداء الوظيفي على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين داخل المؤسسات الحكومية بالمملكة.

المراجع

- أبو علام، رجاء محمود، (٢٠١١)، "مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية"، القاهرة: دار النشر للجامعات.
- عبيدات، ذوقان، عدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد، (٢٠١٤)، "البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه"، (ط١٦). عمان: دار الفكر.